مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٧٦**

الخميس، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تفروف	(بلغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	أسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دالا سبلبير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخلتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

03-64103 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى نائب رئيس جنوب أفريقيا، فخامة السيد جاكوب زوما.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أصطحب السيد جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن المجلس، أرحب بفخامة السيد جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا.

أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نتيتوروي (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى معالي السيد غيرت روزنتال، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غيرت روزنتال إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة لفخامة السيد جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا.

السيد زوما (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على منحي شرف مخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى. لقد مضت سنة بالضبط على منحي هذا الشرف، حين قدمت عرضا لمجلس الأمن في ٤ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

إن مؤتمر القمة العشرين لبلدان منطقة البحيرات الكبرى المعني بمبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، الذي عقد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في تترانيا برئاسة الرئيس يويري موسيفيني، رئيس أوغندا – رئيس المبادرة الإقليمية بشأن بوروندي، والرئيس يواكيم شيسانو، رئيس الاتحاد الأفريقي، فوضني، بصفتي ميسرا، تقديم تقرير إلى مجلس الأمن مرة أخرى، وطلب مساعدة عاجلة مباشرة لعملية السلام في بوروندي. وستؤدي تلك المساعدة إلى إدماج المكاسب التي تحققت بالفعل وإلى الإعداد ميدانيا لإجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة في غضون أحد عشر

شهرا، وإلى ترسيخ بوروندي بثبات على الطريق المؤدي إلى سلام واستقرار دائمين.

ويسرنا أن نبلغ بتحقيق تقدم هائل خلال العام المنصرم، وبأننا ننهي عام ٢٠٠٣ على نحو إيجابي نتيجة للتطورات الكبيرة التي تحققت. وتضمنت تلك التطورات إنشاء البعثة الأفريقية في بوروندي، واختتام المفاوضات المعلقة، وتنفيذ اتفاقات متعددة بما في ذلك اتفاق تقاسم السلطة وتحول جهاز الأمن.

في آذار/مارس ٢٠٠٣، أنشئت بنجاح البعثة الأفريقية التي كانت مجرد فكرة في هذا الوقت من العام المنصرم، وهي تعمل دون كلل لتحقيق مهمتها. لقد أنشئت بقرار من مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي الذي عقد في تترانيا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ونحن نرى أن إنشاء البعثة الأفريقية كان يتلاءم مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤيد إطلاق مبادرات إقليمية لتسوية الصراعات شريطة أن تتلاءم هذه الترتيبات مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ويشار أيضا إلى هذه المبادرات في الفصل السادس الذي ينص على استخدام المبادرات الإقليمية في حل المنازعات بدون التدخل النشط المباشر من الأمم المتحدة، ولكن بدعم كامل منها.

وتتمثل أهداف البعثة الأفريقية في الإشراف على تطبيق اتفاقات وقف إطلاق النار – مهمة ما زالت تضطلع بها بشكل فعال، بما يثلج صدورنا؛ ودعم مبادرات نزع السلاح والتسريح وإسداء المشورة حول إعادة دمج المحاربين السابقين – مهمة بدأت تنفيذها بكفاءة، كما سيتم إبلاغكم خلال هذا العرض؛ والإسهام في تثبيت الاستقرار السياسي والاقتصادي في بوروندي – مسؤولية تم إنجازها على نحو ممتاز – في المساعدة على تطبيق جميع الاتفاقات وإعداد أساس العمل لإعادة التعمير الاقتصادي والاجتماعي في بوروندي؛ والعمل على تهيئة الظروف المؤاتية لإنشاء بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة – مرة ثانية، مهمة أنجزت باحتراف وبنجاح – أدت بنا إلى القدوم هنا اليوم لنقول لكم إن الوقت قد حان كي يتم إشراك الأمم المتحدة بشكل نشط.

يرأس البعثة الأفريقية السفير باه، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في بوروندي، ويساعده ثلاثة نواب، من أوغندا وتترانيا وجنوب أفريقيا. وتضم هذه البعثة عنصرا عسكريا، تحت قيادة اللواء سيفو بندا من جنوب أفريقيا، وهذا العنصر يشمل وحدات من موزامبيق وإثيوبيا وجنوب أفريقيا. كما أنه يضم عنصرا من المراقبين العسكريين يتألف من ٤٣ عضوا من بوركينا فاسو وتوغو وتونس وغابون ومالي. أما اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار التابعة للبعثة الأفريقية في بوروندي فيقودها الكولونيل أليون سامبا، من الأمم المتحدة. وبنهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كان مجموع قوام هذه القوة ٢ ٦٥٦ رجلا وامرأة. وتعتبر البعثة مثالا ساطعا وقدوة يقتدى بها فعلا في مجال الحلول الأفريقية للتحديات الأمنية في القارة.

أما بالنسبة لاتفاقات وقف إطلاق النار، فقد ذكرت في تقريري العام الماضي، أن ثمة مسائل تحتاج إلى تفاوض بقيت معلقة منذ التوقيع على الاتفاق بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية التابع للسيد نكورونزيزا وبين الحكومة الانتقالية. ومن بين هذه المسائل المعلقة مشاركة الحركات المسلحة السابقة في المؤسسات الانتقالية التابعة للدولة والبرلمان، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإقامة جهاز أمني جديد شامل للجميع في بوروندي. إن المفاوضات حول تلك المسائل انتهت بنجاح، وأدت إلى التوقيع على

بروتوكولي بروتوريا بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وكذلك اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي تم التوقيع عليه في دار السلام بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وكان هذا الاتفاق توحيدا لجميع الاتفاقات التي أبرمت بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بقيادة نكورونزيزا وبين الحكومة الانتقالية.

والمهم أن نشدد على أنه منذ التوقيع على بروتوكول بريتوريا الأول بين حكومة بوروندي والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، انخفض مستوى العنف بشكل جذري، مما عمم السلام على ما لا يقل عن ٩٥ في المائة من أراضي بوروندي. وكانت احتفالات اللاجئين البورونديين خلال التوقيع على الاتفاق الشامل في دار السلام دليلا بالنسبة لنا على الرغبة الصادقة لشعب بوروندي في إحلال السلام.

ولذلك يمكننا القول دون خوف من الوقوع في التناقض إن عملية السلام في بوروندي دخلت الآن مرحلة حاسمة ولا رجعة عنها. هذا صحيح لأن جميع اتفاقات وقف إطلاق النار وبروتوكولي بريتوريا جرى تنفيذها بسرعة وأصبح التغير جليا. وعززت تلك التطورات تعزيزا قويا تطبيق اتفاق أروشا للسلام والمصالحة المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٠، والذي تهتدي به المرحلة الانتقالية.

تضم الحكومة الانتقالية الآن ممثلين عن ثلاث حركات وقعت على اتفاقات وقف إطلاق النار مع الحكومة الانتقالية. ومن بين الأعضاء الجدد الرئيسيين في الحكومة البوروندية السيد بيار نكورونزيزا، رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، الذي عين مؤخرا وزيرا أقدم للدولة ولإدارة الحكم السديد.

وأما أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الذين من المزمع أن ينضموا إلى المؤسسات الانتقالية فقد عادوا إلى بوروندي، ومن المتوقع أن يعود السيد نكورونزيزا إلى بوجومبورا يوم السبت. وعودة السيد نكورونزيزا ووفده إلى الحياة العامة في بوروندي تمثل معلما حاسما آخر في العملية السلمية.

وهناك برهان آخر عملي على مدى التزام البورونديون بالسلام هو الطريقة السلسة والقديرة التي تم بها التناوب الرئاسي خلال شهر أيار/مايو من هذا العام. فالرئيس بيار بويويا من أسرة التوتسي السياسية أخلى منصبه وحل محله الرئيس دوميتيان ندايزيه، من أسرة الهوتو السياسية عملا باتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠. وبذلك يمضي البلد قدما بثبات. ولا بد من الإشارة إلى أن بوروندي قد نجحت في إنهاء الثلثين الأولين من المرحلة الانتقالية، ومع نهايتها - أي بعد ١١ شهرا - ينبغي أن يكون قد تم إقامة مجلس تشريعي تنفيذي منتخب ديمقراطيا لكي يحل محل المؤسسات الانتقالية .

ونحن نرى أنه بسبب هذه التطورات الإيجابية، فإن بوروندي تقترب اليوم من السلام الدائم أكثر مما كان عليه الحال طوال السنوات العشر من الصراع فيها.

وحقيقة أن حزب تحرير شعب الهوتو - القوات الوطنية للتحرير التابع لأغاثون رواسا هو حاليا خارج عملية السلام أمر مؤسف. بيد أن ذلك لا يشكل عقبة في طريق عملية السلام، مع مراعاة أن معظم الأطراف هم جزء من العملية.

وبعثت القمة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر برسالة واضحة إلى جبهة التحرير الوطني للانضمام إلى عملية السلام خلال ثلاثة أشهر. وذكرت القمة أن جبهة التحرير الوطني، ستعتبر بعد ذلك الموعد النهائي، أو في حالة رفضها القاطع

الاشتراك في عملية المفاوضات، منظمة معادية للسلام والاستقرار. وحث رؤساء الدول على قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل بدعم ذلك الموقف من أجل ممارسة الضغط على الحركة.

ونحن نقدر قيام مجلس الأمن خلال فترة من الزمن بمواصلة توجيه الدعوة علنا إلى جبهة التحرير الوطني إلى الانضمام إلى عملية السلام دون إبطاء. ونلاحظ على سبيل المثال، البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الذي دعا فيه الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى إلى استخدام ما تتمتع به من نفوذ وما تستطيع ممارسته من ضغط لإجبار جبهة التحرير الوطني على الاشتراك في محادثات السلام.

وقد كلفتني القمة بمواصلة المحاولات التي ترمي إلى جلب جبهة التحرير الوطني إلى العملية. وبعثت برسالة إليهم ونأمل بالحصول على رد إيجابي. وفي اجتماعي الأخير معهم في العام الماضي، أكدوا من جديد رغبتهم في الانضمام إلى عملية السلام إلا أهم فرضوا شروطا مسبقة. وسأواصل محاولة الاتصال بالحركة ولا أزال متفائلا بإمكان التوصل إلى حل.

وبينما نحتفل بالإنجازات الهائلة التي تحققت في العام الماضي، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. وتواجه بوروندي تحديات خطيرة في الأسابيع والأشهر القادمة. ومن هذه التحديات نزع سلاح المحاربين العائدين وتسريحهم وإعادة إدماجهم فضلا عن عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وشرع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (جان بوسكو) وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطني (ألان موغابارابونا) في إيواء بعض محاربيهما في موقع الإيواء في مويانغي. وأشارا إلى أن لديهما المزيد من المحاربين الذين سيتم إيواؤهم قريبا. ويتجه المحاربون من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية (بيير نكورونزيزا) بالفعل إلى مختلف نقاط التجمع تمهيدا لإيوائهم. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، قمت باصطحاب وفد من قوات الدفاع عن الديمقراطية التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – بقيادة أمينها العام، حسين رجبو – إلى بوروندي حتى يتمكن من الشروع في الأعمال التحضيرية للاشتراك في البعثة الأفريقية. وبينت هذه الزيارة مرة أخرى لسكان بوروندي أن عملية السلام تمضي قدما. ومن المهم أن نلاحظ أن العديد من اللاجئين، وبصورة رئيسية من تنزانيا، بدءوا في العودة إلى بوروندي من تلقاء أنفسهم عندما تم التوقيع على الاتفاقات النهائية. ولذلك، فإن المزاج يتسم بالتفاؤل والتوقعات الكبرى.

وتحتاج البعثة الأفريقية، المسؤولة عن إيواء المحاربين ونزع سلاحهم قبل تسريحهم، إلى الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها بصورة فعالة. والأهم من ذلك، أن البعثة الأفريقية تحتاج إلى الموارد اللازمة للاحتفاظ بالقوة التابعة لها. وسيطلب إلى البعثة في القريب العاجل أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن التكفل بنفقات الجنود، عندما تنتهي الفترة التي خصصها كل بلد من البلدان المساهمة بقوات للاكتفاء الذاتي. ويتسم الحصول على الموارد المالية بالحاجة الملحة دون أي إبطاء.

ولا بد لي من أن أؤكد أننا نقدر المساعدة التي تعهد بها مجلس الأمن في البيان المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي فيما يتعلق بأمور منها، تيسير المساعدة السوقية اللازمة لنشر البعثة الأفريقية، والنداءات المتواصلة لمجتمع المانحين لتقديم الدعم.

ونود أن نؤكد من جديد أن استمرار نجاح عملية السلام في بوروندي يحتاج إلى تعزيز الاشتراك المباشر للأمم المتحدة. وقدم كل من الاتحاد الأفريقي ومبادرة البحيرات

الكبرى الإقليمية وفريق التنسيق والبعثة الأفريقية والأطراف البوروندية مساهمته ووصلوا ببوروندي إلى هذه المرحلة. ويتعين على المجتمع الدولي حاليا أن يساعد على توطيد هذه المكاسب الإيجابية.

ونعتقد بأنه ينبغي أن توضع العمليات في وضع يمكنها من النظر في كيفية جعل الأمم المتحدة تشترك بصورة فعالة ومباشرة في عملية السلام في بوروندي. ونرى بعد نظر متعمق أن الظروف يمكن أن تفضي حاليا إلى قيام الأمم المتحدة بالإعراب عن دعمها وتضامنها بتولي المسؤولية عن البعثة الأفريقية في بوروندي، وتغيير الشعار الذي تعمل تحته الوحدة العسكرية الموجودة ونشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتمثل التدبير الآخر والأكثر إلحاحا في تقديم الدعم المادي والسوقي والمالي إلى البعثة الأفريقية لتمكينها من مواصلة عملها بينما تستمر الأعمال التحضيرية لتعزيز مشاركة الأمم المتحدة.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا للأمم المتحدة لما قدمته من دعم حتى الآن من العديد من الجوانب، ومنها المساهمة القيمة للممثل الخاص للأمين العام في بوروندي، السفير برهانو دينكا. ونرى أنه لكي تنعم أفريقيا بالسلام مع نفسها، فإنه ينبغي لنا أن نعمل جميعا معا على دعم الدول التي تتقدم نحو السلام والاستقرار. ونشعر بالتواضع عندما نعلم أن مجلس الأمن يقف كلية وراء ذلك الموقف الأفريقي وأنه كان دوما على استعداد لتقديم دعمه الكامل حتى يتسنى لنا أن نحقق الهدف النبيل المتمثل في جعل أفريقيا مزدهرة ويسودها السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على الإحاطة الإعلامية الشاملة وللتحليل اللذين قدمهما عن الحالة في بوروندي.

وأعطي الكلمة الآن إلى السيد غيرت روزنتال، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد روزنتال (تكلم بالانكليزية): لقد طلبتم مني سيدي الرئيس، أن أشاطر مجلس الأمن آراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن آخر التطورات في عملية السلام في بوروندي. وليس بإمكاني بطبيعة الحال، أن أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن هناك ثلاث نقاط أستطيع أن أثيرها باطمئنان في السياق الأوسع لتعميق التعاون بين مجلسينا.

والأمر الأول الذي أود أن أقوله هو أن لدى بوروندي على ما يبدو جميع المقومات التي توخاها بالتأكيد من عملوا على تشكيل الأفرقة المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وما من شك أن اتفاقات السلام التي يجري تنفيذها الآن تتطلب اتخاذ قرارات صعبة من جانب أبناء بوروندي أنفسهم، وأن الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن، تبرر، بل في الواقع، تتطلب المساعدة الدولية.

إن جانبا من المساعدة المطلوبة يقع بشكل واضح ضمن اختصاص مجلس الأمن، كضمان أن تبقى بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في مكانها، أو أن تحل محلها بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، أو أن يدمج الخياران معا، كما أوضح لنا اليوم، على نحو بليغ، نائب رئيس جنوب أفريقيا.

ويقع جزء آخر من المساعدة الدولية بوضوح ضمن اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كدعم الانتقال من مرحلة إعادة التأهيل إلى مرحلة إعادة التعمير من جهة، ودعم التنمية على المدى الطويل من جهة أخرى. ومن بين النواحي الأخرى التي تخطر ببالي الدعوة إلى تخفيف أعباء الديون، وتوفير الدعم للميزانية وضرورة تهيئة وظائف إنتاجية.

ويقع الجزء الثالث في مكان ما بين الجزأين السابقين، بما في ذلك دعم تسريح المقاتلين السابقين، ونزع السلاح، وإعادة إدخال وإدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، وتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة لإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا. كما أنه توجد إمكانية لقيام الأمم المتحدة بدور مباشر في تقديم المساعدة الفنية، على سبيل المثال، في دعم العملية الانتخابية.

وبعبارة أخرى، من الواضح أن الأمم المتحدة يمكنها أن تقوم بدور واسع النطاق في دعم بوروندي بطريقة متكاملة.

وأود توضيح نقطة ثانية، وهي أن السلم – كما الأمر بالنسبة للبلدان الأخرى الخارجة من حالات الصراع – شرط مسبق لإعادة التعمير والتنمية، في حين أن التنمية هي العنصر الرئيسي لضمان بقاء السلام مستتبا. والتحدي المباشر في بوروندي هو الحيلولة دون الانزلاق إلى حالة الصراع من جديد. أما التحدي الأكبر فهو تمكين البورونديين من العودة إلى حياة طبيعية وإتاحة الفرصة لهم للتمتع بمستوى العيش الكريم.

وفي الختام، من الواضح تماما أن الأمم المتحدة لن تكون لوحدها في تقديم المساعدة، أو حتى المصدر الرئيسي لها. ولكن بوسعنا أن نؤدي دورا محفزا في العمل مع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، بل وحتى مع قطاع التجارة والأعمال، في دعم أبناء بوروندي في جهودهم الرامية إلى التخلص من الأضرار الجسيمة التي ألحقوها بأنفسهم، والسعي الجاد إلى بناء مستقبل أفضل. ويمكننا أن ندعو إلى إقامة شراكة متينة بين المجتمع الدولي وأبناء بوروندي.

وكما قلت في هذه القاعة قبل أقل من أسبوعين، عندما اجتمعنا مع رئيس جمهورية غينيا – بيساو، أعتقد أن آليتنا المتمثلة في إنشاء أفرقة مخصصة للبلدان الأفريقية الخارجة من حالات الصراع يمكن أن تؤدي دورا هاما. وتوفر بوروندي بالتأكيد، إمكانية إثبات صحة هذا الافتراض.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حيث أنه لا توجد قائمة متكلمين في هذه الجلسة، أدعو أعضاء المجلس الراغبين في أخذ الكلمة إبداء الملاحظات أو طرح الأسئلة على نائب رئيس جنوب أفريقيا أو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى إبلاغ الأمانة برغبتهم منذ الآن.

أرى أن بعض الوفود أبدت رغبتها في ذلك.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أحيّي، نائب الرئيس زوما، وأن أتقدم إلى سلطات جنوب أفريقيا، وخاصة الرئيس مبيكي، بتقديرنا العميق وامتناننا على الجهود الاستثنائية التي بذلتها جنوب أفريقيا لضمان عودة بوروندي إلى طريق الاستقرار والسلام. وقد أكملت هذه الجهود تلك التي قام بها رئيسا دولتي أوغندا وتنزانيا، والكثيرون غيرهم من المشاركين الرئيسيين في المبادرة الإقليمية بشأن بوروندي.

إن فرنسا ترحب بالاتفاقين الموقعين في ٢ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويخطر على بالي بطبيعة الحال قوات التحرير الوطني التي لم تنضم حتى الآن إلى عملية السلام الحالية. وقد أحطت علما، بعناية، بالملاحظات التي أبداها نائب الرئيس زوما، في وقت سابق، بشأن الاتصالات الجارية مع قوات التحرير الوطني. وعلى الرغم من الجهود الحميدة لسلطات جنوب أفريقيا، أحرز تقدم قليل. ولكنني وجدت بعض التشجيع فيما قاله نائب الرئيس زوما بشأن هذه المسألة، حيث أعرب عن تفاؤله بالمستقبل رغم الصعوبات القائمة.

وبطبيعة الحال، سيعتمد السلم والاستقرار في بوروندي أيضا على تحسن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وفي الوقت نفسه، من الضروري للمجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده ويظل مطلعا على التطورات. ومن الضروري في هذا الصدد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي – وأحيي رئيسه الذي تكلم في وقت سابق – أن يضطلع كاملا بدوره في سياق مؤتمر المانحين، المقرر أن يعقد في بروكسل بتاريخ ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير.

إن عملية السلام في بوروندي قد أحرزت تقدما كبيرا ويجب تعزيزها. وتحبذ فرنسا، من حيث المبدأ، تنفيذ عملية لحفظ السلام في بوروندي. ولكن يبدو لنا أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يمسك بزمام الأمور في بوروندي وغيرها تعزيزا للجهود الإقليمية وضمان التماسك في أعمال الأمم المتحدة. ومع ذلك، نعتقد الآن أنه من اللازم أن يتمكن المجتمع الدولي من تقديم كامل الدعم لجهود الاتحاد الأفريقي. والاتحاد الأوروبي، من جهته، يوفر دعما كبيرا لتلك المنظمة الأفريقية في بوروندي، إذ أسهم بتقديم مبلغ ٢٥ مليون يورو.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بوجود نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، جاكوب زوما. ونتقدم إليه بالشكر على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن الحالة الراهنة في بوروندي، وتوقعات السلام في ذلك البلد، والجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية بغية إحلال السلام في بوروندي.

أن وجود نائب الرئيس، جاكوب زوما، في مجلس الأمن اليوم، لهو شهادة على التزام بلده بالسعي لإيجاد حل دائم للصراع في بوروندي، وعلى انشغاله شخصيا في هذا المسعى. والدور الذي تؤديه جنوب أفريقيا في عملية السلام في بوروندي هو دور ممتاز بالفعل. فبتيسير عملية التفاوض بين الأطراف في بوروندي، وبأداء دور رائد في بعثة الاتحاد الأفريقي، ضمنت جنوب أفريقيا بأن يواصل أبناء بوروندي الملتزمين بتحقيق تسوية سلمية للصراع بذل جهودهم.

وتعكس التطورات الأخيرة الجهود المبذولة من أجل إنهاء هذا الصراع الذي أدى في غضون عشر سنوات إلى وفاة أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص، وأسفر عن مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين.

وفي إطار الأمم المتحدة، ومن خلال إضافة الفريق الاستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني ببوروندي، فإن جنوب أفريقيا تحث المجتمع الدولي على النظر إلى بوروندي بعد الصراع وعلى إرساء الأسس لتقديم مساعدة دولية مستدامة لذلك البلد. والزيارة الأخيرة التي قامت بها بعثة التقييم التي أوفدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى بوروندي دليل على هذا الالتزام.

إننا نأسف لأن مفاوضات نيروبي بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية قد فشلت في تحقيق النتائج المتوخاة. وكما فعل مجلس الأمن في عدد من المناسبات، فإننا نحث كذلك قوات التحرير الوطنية على أن توقف العمليات القتالية وأن تدخل في مفاوضات جادة مع الحكومة الانتقالية دون مزيد من الإبطاء.

ونحن نرى أن الاتجاه الإيجابي للأحداث في بوروندي لن يكون مستداما إلا عندما يبدي المجتمع الدولي استعداده الثابت لمساعدة بوروندي في مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعواقب الأخرى الناجمة عن الصراع المسلح.

وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة مطالبة بالاضطلاع بدور حاسم، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي، بغية توطيد السلام والإنعاش وإعادة البناء بعد الصراع.

ويعكس تواجد بعثة الاتحاد الأفريقي المشاركة الهامة لأفريقيا في بناء السلام في بوروندي، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولذا، ينبغي أن تستكمل هذه الخطوة الحاسمة بنشر بعثة للأمم المتحدة، في الوقت المناسب، كما يتوخى في اتفاق أروشا، وفي هذا السياق، نود أن نسترعي نظر المجلس إلى ضرورة أن تطبق في حالة بوروندي نفس المعايير المطبقة في ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي نأمل – كما يبدو الحال – أن تطبق في المستقبل القريب في كوت ديفوار.

لقد أكد مجلس الأمن في مناسبات عديدة دعمه للبعثة الأفريقية في بوروندي؛ وأثنى على التقدم الذي ساعدت في إحرازه حتى الآن في تجميع القوات المتمردة؛ ودعا كل الأطرف المعنية إلى تقديم مساعدات مالية وسوقية كافية للبعثة على وجه الاستعجال.

إن البلدان الأفريقية، وخاصة جنوب أفريقيا، التي تضطلع بالعبء الرئيسي في عملية حفظ السلام في بوروندي حالياً، لها موارد محدودة، ولا بد أن يبذل المجتمع الدولي برمته جهدا مستداما لضمان تشغيل البعثة بكامل طاقتها، وتعزيزها، بغية التصدي للتحديات التي لا تزال تواجهها عملية السلام البوروندية.

ومن المتفق عليه أن الحل الدائم في بوروندي يتوقف إلى حد كبير على إنعاش حياتها الاقتصادية. وإننا نرحب بالاستعداد الذي أبدته مؤسسات بريتون وودز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي لمساعدة بوروندي في تدبير احتياجاتها الاقتصادية.

ومع ذلك، يقلقنا كثيراً المعدل المتدني جداً لتنفيذ وعود المجتمع الدولي من أجل الإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء في بوروندي. فمن بين تعهدات بلغت قيمتها الإجمالية ٩٨١ مليون دولار، لم يُصرف حتى الآن إلاَّ نسبة ٣٦ في المائة فحسب.

ونرى أن المسائل شديدة الإلحاح التي تواجه بوروندي في الوقت الحالي هي عزوف آخر جماعات المتمردين، أي قوات التحرير الوطنية، عن الانضمام إلى عملية السلام؛ والحاجة إلى دعم انتشار البعثة الأفريقية مالياً وسوقياً، ومواصلة تحويلها إلى عملية للأمم المتحدة؛ وتقديم المساعدة الاقتصادية المستدامة لحكومة بوروندي، بما يسمح لها بتعزيز عملية السلام.

وختاما، أود أن أتطرق بإيجاز إلى البعد الإقليمي للصراع في بلدان منطقة البحيرات الكبرى. فالتقدم المحرز في عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي قد هيأ للتحرك قدما بحثا عن تسوية شاملة لمشاكل المنطقة على أساس علاقات حسن الجوار والأمن والتعاون بين بلدان المنطقة كافة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أعرب عن سعادتنا لرؤية السيد زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا، إذ يشرف مجلس الأمن بحضوره مرة أخرى، ونشكره على بيانه البليغ أمام المجلس. ونرحب بالدور الإيجابي الذي قامت به جنوب أفريقيا، وعلى وجه الخصوص نائب الرئيس زوما، في تيسير عملية السلام في بوروندي.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشير مع التقدير إلى البيان المتعمق الذي أدلى به هنا اليوم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير غيرت روزنتال.

إن باكستان تشعر بالارتياح للتطورات الإيجابية الأخيرة التي شهدتها عملية السلام البوروندية، وخاصة مشاركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في ترتيبات اقتسام السلطة في إطار الحكومة الانتقالية. ونأمل أن يتم التوصل عما قريب إلى اتفاق يفتح الطريق أمام المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية

– قوات الدفاع عن الديمقراطية للتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار والانضمام إلى عملية السلام. وما زلنا نحث جميع الأطراف على التقيد باتفاق أروشا.

وتدعم باكستان كذلك جهود الاتحاد الأفريقي، لا سيما بعثته لحفظ السلام. ونؤيد النداء الذي أطلقه الاتحاد، ورد ده نائب الرئيس زوما في هذه القاعة، من أجل تقديم مزيد من الدعم السوقي والمالي، لتمكينه من الوفاء بولايته– وهي الولاية التي دعمها مجلس الأمن في قراره ١٣٧٥ (٢٠٠١).

ونحث البلدان والمنظمات المانحة على تقديم المساعدة اللازمة. وينبغي للأمم المتحدة كذلك أن تدرس إمكانية الإسهام في جهود حفظ السلام في بوروندي، رهناً بموافقة الأطراف كافة. وقد أشار نائب الرئيس زوما أيضا إلى إمكانية قيام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بجهد مشترك لحفظ السلام.

وفي حين أن هذه الخطوات الهامة تتخذ من أجل تقوية عملية السلام في بوروندي، ما زال يتعين علينا أن نواجه العواقب الإنسانية التي خلفها الصراع. فالمشاكل الإنسانية، بما في ذلك على وجه الخصوص مشكلة إعادة توطين اللاجئين والنازحين أو إعادهم إلى أوطانهم، ومسألة تجميع وإعادة إدماج المقاتلين المسلحين، هي من بين القضايا التي يجب معالجتها على وجه السرعة.

إن الحالة في بوروندي معقدة وتقتضي اتباع نهج شامل، لا من الناحية السياسية فحسب، وإنما في معالجة بُعدَيها الاجتماعي والاقتصادي أيضاً. وفي المقام الأول، بالتالي، لا بد من تقديم مساعدة أكثر سخاء لتحقيق الإنعاش الاجتماعي – الاقتصادي في بوروندي. وبدون الدعم الاقتصادي المناسب، لن يكتب للعملية السياسية الدوام.

وفضلا عن ذلك، فإننا بحاجة إلى استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة، ولا سيما هيئاتها الرئيسية الثلاث، أن تساعد في إقرار السلام والمصالحة والإنعاش وإعادة التأهيل في بوروندي. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤرخ ١٧ تموز/يوليه بإنشاء فريق استشاري مخصص. ولعله ينبغي لنا الآن أن نبدأ التفكير بطرق أخرى يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن من خلالها أن يعملا معاً بشكل شامل لمعالجة المشاكل القائمة في بوروندي، من خلال إنشاء لجنة مشتركة، مثلاً.

إن الاتحاد الأفريقي، وهو يعمل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، يمكن أن ينجح في تحقيق حلم كل الأعضاء هنا وشعب بوروندي من أجل السلام والاستقرار في بلده، وهو يستحق ذلك تماماً.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بحضور السيد جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا، هنا اليوم لإطلاع المجلس على تطورات الحالة في بوروندي. وتقدر الصين تقديرا كبيرا الدور الهام الذي تضطلع به حكومة جنوب أفريقيا وفخامة نائب الرئيس زوما، بوصفه ميسرا لعملية السلام في بوروندي. وترحب الصين بالنتائج الإيجابية التي أحرزت في مؤتمر القمة لمنطقة البحيرات الكبرى المعني بمبادرة السلام الإقليمية بشان بوروندي الذي عقد مؤخرا.

وتلاحظ الصين مع التقدير أنه بفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف المعنية وجهود المجتمع الدولي، أحرزت عملية السلام في بوروندي تقدما. ولقد وقَّعت مؤخرا الحكومة الانتقالية في بوروندي والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية على

اتفاق شامل لوقف إطلاق النار، يشكل خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام في بوروندي.

ونأمل أن تتمكن جميع الجهات في بوروندي من الوفاء بالتزاماتها بحسن نية، وأن تنفذ بفعالية أحكام الاتفاق بغية تحقيق السلام الشامل والمصالحة في إطار اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي.

وما زالت عملية السلام في بوروندي تواجه العديد من التحديات. فقد رفضت حتى الآن جماعات مسلحة محددة مناهضة للحكومة أن تنضم إلى عملية السلام. ومؤخرا وقعت المزيد من الهجمات المسلحة على بوجومبورا، مما نجم عنه خسارة في الأرواح وتدمير للممتلكات. وتود الصين أن تعرب عن قلقها العميق حيال هذه التطورات. وندعو الجماعات المسلحة ذات الصلة المناهضة للحكومة إلى أن تضع نصب أعينها المصالح الأساسية للأمة، وأن تبدي روحا من المصالحة الوطنية، وأن تنضم عاجلا إلى عملية السلام.

وتمثل البعثة الأفريقية في بوروندي محاولة هامة من البلدان الأفريقية لحل مشاكلها الخاصة من خلال جهودها بالذات، كما اضطلعت البعثة بدور هام في تحقيق استقرار الحالة. ومساعدة بوروندي على تحقيق السلام الشامل ليست مهمة هامة للاتحاد الأفريقي فحسب، وإنما هي أيضا مسؤولية لا يمكن التهرب منها بالنسبة للأمم المتحدة. وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة من تنسيقها وتعاونها مع الاتحاد الأفريقي ومن دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي من خلال بذل جهود مشتركة بغية المحافظة على الزخم الحالي المؤاتي لعملية السلام في بوروندي.

ونلاحظ أن السيد زوما قد أعرب في بيانه عن الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أكبر في مسألة بوروندي. وتتفهم الصين تماما هذه النقطة، كما أنها تفضل إجراء فحص جاد لهذه المسألة في مجلس الأمن.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشارك الآخرين في الترحيب بوجود نائب الرئيس زوما بيننا. وأشكركم، حضرة نائب الرئيس، على تقريركم كما أشكر بلدكم على قيادة الجهد الإقليمي للاتحاد الأفريقي في بوروندي. ومن الواضح أن بعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي تضطلع بدور رئيسي في هذه المرحلة. فالسلام بات أمام مفترق طرق حاسم. ولقد استمعنا إلى تقرير أكثر إيجابية مما كنا نتوقع قبل ١٢ شهرا. وتبدو الأطراف في بوروندي جادة في سعيها إلى تحقيق السلام. ويمكن أن يستمر ذلك التحسن حقا ولكن ما زالت هناك عقبات كبيرة. واستتباب الأمن في داخل البلد أمر حيوي إذا أريد لعملية السلام أن تصل إلى نهاية ناجحة: الأمن الذي يشمل التكامل السياسي والعسكري سيكون ضروريا. وسيكون نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أمرا أساسيا، كما أن بوروندي ستحتاج إلى المساعدة في تلك الجوانب وفي الجوانب السياسية، والمهم جدا، في الجانب الاقتصادي.

وباختصار، تؤمن المملكة المتحدة بأن ما نحتاج إليه هو إتباع نهج متكامل من المجتمع الدولي يغطي المسائل السياسية والأمنية؛ ألا وهي مسائل نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ والتنمية الاقتصادية للبلد؛ وأكثر من ذلك. والتزام المجتمع الدولي أكبر لأن الأفارقة – في أفريقيا بأسرها فضلا عن المنطقة – يضعون الحلول الخاصة بهم. وترى المملكة المتحدة أنه حينما يحصل ذلك، فإنهم يحتاجون إلى دعم تلك الحلول، كما أننا ملزمون بدعم هذه الحلول.

وبالنسبة للأمم المتحدة، فإننا نؤمن بأن التدخل المركز أمر ضروري، بما يغطي كل تلك المجالات ويشرك كل الأدوات والعناصر في أسرة الأمم المتحدة، بما فيها – بشكل حاسم كما سمعنا – دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة؛ أي باختصار، نهج متكامل ومنسق يفي باحتياجات بوروندي ويتفادى تكرار بعض الكوارث التي شهدناها في السابق. وهناك الكثير من العمل الجيد للبناء عليه، ونحن ملزمون بفعل ذلك.

إنني واثق من أن هذا ما تخططه وتنظر فيه الأمانة العامة. وسترحب المملكة المتحدة بتلقي النصح في الوقت المناسب بشأن كيفية استجابة المجتمع الدولي والأمم المتحدة للحالة الراهنة على نحو دقيق. كيف يمكننا أن ندعم بشكل أفضل الجهد اللازم الكامل – ولكن خاصة، كيف نكفل بشكل أفضل عملية السلام؛ وكيف نوطد الجهود التي تبذل على أرض الواقع، وتتطلب دعمنا؟ إذا كان ذلك يعني إيفاد بعثة لحفظ السلام، فعندئذ المملكة المتحدة منفتحة جدا لذلك. فلننظر إلى سلسلة من الاحتمالات. ما هي النصيحة المدروسة، المتفق عليها بالتشاور مع أكثر المعنيين بشكل مباشر؟

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى موارد إضافية وقدرات إضافية لتوطيد البعثة الأفريقية ولتوفير كل الأشياء التي تستحقها بوروندي.

ويسرني أن أعلن أن المملكة المتحدة، ستقدم الآن بشكل ثنائي، مبلغا إضافيا قدره ٣,٤ مليون دولار لدعم البعثة الموجودة حاليا في بوروندي ولدعم جهود نزع السلاح والتسريح والإدماج. وسيكون ذلك بالإضافة إلى ما يقوم به الاتحاد الأوروبي.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء أن اشكر نائب الرئيس زوما ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير غيرت روزنتال، على بيانيهما الشاملين والمشجعين جدا.

واسمحوا لي أن أشيد بجنوب أفريقيا على جهودها الناجحة للوساطة في بوروندي. وبعد مؤتمر القمة الذي لم يكلل بالنجاح في دار السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كان يُشك في التمكن من التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الانتقالية البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية بدون المشاركة المستدامة لجنوب أفريقيا على أعلى مستوى سياسي.

وترحب حكومتي أيضا بالمشاركة النموذجية للاتحاد الأفريقي، وخاصة مشاركة البلدان المساهمة بقوات في البعثة الأفريقية في بوروندي. وتدعم ألمانيا البعثة الأفريقية، على نحو ثنائي بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ يورو، ومن خلال مساهمتنا في مبلغ الـ ٢٥ مليون يورو الذي تعهد به الاتحاد الأوروبي على حد سواء. ونؤمن بان تلك المشاركة الإقليمية القوية ستبقى عاملا حاسما في عملية تنفيذ بروتوكول بريتوريا، التي ستواجه خلالها جميع الأطراف المعنية بتحديات جديدة وعسيرة.

وفي رأينا، يمثل إيواء المقاتلين السابقين وإدماجهم في الجيش الوطني أكثر المهام الملحة التي تقتضي نهجا مدروسا ومنسقا. ويقدم الاتحاد الأوروبي إسهاما هاما من خلال توفير العون الغذائي وتوزيعه.

وتفضل حكومتي إتباع نهج متعدد المسارات نحو عملية سلام مستدامة في بوروندي يشمل المنطقة الأفريقية والأمم المتحدة ومجتمع المانحين. والبعثة الأفريقية في بوروندي، والمبادرة الإقليمية، والمؤتمر الدولي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ووكالات الأمم المتحدة، كلها عناصر هامة في ذلك الصدد،

ولكن المطلوب، أولا وقبل كل شيء، هو التزام جميع الأطراف البوروندية.

ويشكل عدم وجود اتفاق لوقف إطلاق النار مع قوات التحرير الوطنية التي يرأسها رواسا مشكلة تحتاج إلى معالجة قبل التمكن من التوقيع على اتفاقية سلام شاملة وتنفيذها. وبغية الحيلولة دون نجاح محاولات من أشخاص ساخطين وجماعات ساخطة لجعل قوات التحرير الوطنية قوات تجذب عناصر تعارض اتفاق أروشا وبروتوكول بريتوريا، يجب أن تصبح مكاسب السلام الناجمة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية واضحة وملموسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، إذا أخفقت قوات التحرير الوطنية في الدخول في مفاوضات مع الحكومة في غضون فترة الأشهر الثلاثة، حسبما تنص عليه المبادرة الإقليمية، قد يرغب المجلس في النظر في اتخاذ تدابير قسرية ضد زعماء قوات التحرير الوطنية غير الراغبين في التعاون وأيضا حظر على توريد الأسلحة إليها.

ومثلما سمعنا، وخاصة من نائب الرئيس زوما، أحرز تقدم في الماضي، ولكننا سمعنا وشهدنا أيضا أن هناك تحديات كبيرة ماثلة أمامنا لإيصال عملية السلام إلى نهاية ناجحة. ويجب الآن التعامل بحماس مع تدابير الإصلاح المتبقية على الرغم مما تبقى من مقاومة. ونناشد جميع الأطراف في رواندا، وعلى وجه الخصوص تلك الطوائف داخل قوة شرطة بوروندي وجيش بوروندي التي أصابها بروتوكول بريتوريا بإحباط، أن تعترف بأن البروتوكول فرصة حقيقية لتحقيق سلام دائم لا في بوروندي فحسب، ولكن أيضا في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر نائب الرئيس زوما على تقريره، المفعم بالمعلومات والذي أوضح بجلاء، أن قدرا كبيرا من التقدم قد أحرز في بوروندي بفضل العمل الشاق الذي أنجزه نائب الرئيس وبلده وآخرون عديدون. ولكن من الواضح أن هناك الكثير الذي ما زال يتعين إنجازه. ومثلما أوضح السفير روزنتال في استعراضه المتميز، هناك حاجة إلى مضافرة جهودنا جميعا – المجتمع الدولي والأمم المتحدة وفرادى البلدان والبلدان في المنطقة – من أجل تنسيق العمل حيال القضايا العديدة التي لا يزال يتعين حلها لمساعدة البورونديين على إيجاد طريق للخروج من صعوباتهم.

ونحن نشيد بالحكومة وبالمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية والقوات (الوطنية) للدفاع عن الديمقراطية على التقدم المحرز في تنفيذ بروتوكولي بريتوريا المؤرخين ٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بنبأ دخول المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – القوات الوطنية للدفاع عن الديمقراطية في الحكومة الانتقالية ونحث جميع الأطراف على مواصلة تنفيذ جميع الاتفاقات بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، اتفاق ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لوقف إطلاق النار. ويتعين أن يكون الأمن أولوية إذا أردنا إحراز تقدم في جميع المجالات الأخرى التي يتعين التعامل معها.

ونرحب بالدعم المتواصل لعملية السلام من جنوب أفريقيا وآخرين في المنطقة، ومن زعامة جنوب أفريقيا بصفة خاصة، بما في ذلك مؤتمر القمة لبلدان منطقة البحيرات الكبرى المعني بمبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي المنعقد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ومثلما فعل آخرون، نحث قوات التحرير الوطنية مرة أخرى بأشد العبارات على وقف القتال والانضمام إلى عملية السلام. ونؤكد على ضرورة أن تستعمل الحكومة الانتقالية وقوات التحرير الوطنية الاجتماعات الأخيرة في نيروبي بوصفها نقطة انطلاق لمفاوضات إيجابية، ونريد أن نشجع نائب الرئيس زوما على

مواصلة تنفيذ مهمته لكي يضم قوات التحرير الوطنية إلى العملية.

وأردت أن أشيد بالاتحاد الأفريقي على دوره الإيجابي في الإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وأن أشيد بالبعثة الأفريقية في بوروندي، التي مثلما ذكر نائب الرئيس، ينبغي أن تعتبر مثالا ساطعا ونموذجا لامعا ونمطا للمشاركة الأفريقية. فهي تظهر التزام أفريقيا بتوفير حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وتشجع الولايات المتحدة بقوة ذلك النهج وستدعمه. وهذا شيء ينبغي لنا جميعا في المجتمع الدولي أن نفعله – يجب أن نساعد أصدقاءنا الأفارقة حينما يتصدون للتحدي مثلما يفعلون الآن.

ويسرنا أن الانتشار الإثيوبي والموزامبيقي للبعثة الأفريقية حدث مؤخرا بسلاسة. ونحن ملتزمون بأن نوفر للبعثة الأفريقية دعما سوقيا وقد خصصنا مؤخرا ٦,٢ مليون دولار أمريكي لذلك الغرض ونحث بلدانا أخرى على الإسهام في جهود البعثة الأفريقية أيضا.

ونرحب أيضا بجهود مكتب الأمم المتحدة في بوروندي التي تكفل، مع اضطلاع الممثل الخاص للأمين العام برئاسة لجنة تنفيذ الرصد، دورا مهما للأمم المتحدة في العملية.

ونأمل أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أقرب وقت ممكن، وأن تعمل الحكومة البوروندية عن كثب مع البنك الدولي لكي تضع سريعا برنامجا قويا تابعا للبنك السوداني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بوروندي.

ونرحب أيضا بجهود بلجيكا لتنظيم مؤتمر للمانحين في بروكسل، أفهم أنه سيعقد في شهر كانون الثاني/يناير، وآمل أن تسهم بلدانا عديدة في تلك الجهود. ومثلما قلت من قبل، يحتاج المجتمع الدولي إلى تعزيز وتشجيع الجهود الأفريقية للتصدي لمشاكل الأفارقة ولتقديم الدعم المطلوب لهم حينما يتعين اتخاذ قرارات صعبة.

ونفهم أن إدارة عمليات حفظ السلام سترسل فريقا للتقييم إلى بوروندي للنظر في الحالة على أرض الواقع. ونرحب بذلك الإجراء ونتطلع إلى نتائج تلك البعثة، ونأمل أن تؤدي إلى مناقشات إيجابية في المستقبل بشأن الحلول، بما في ذلك مكونات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من عملية السلام.

السيد عطية (سورية): يرحب وفدي بالسيد جاكوب زوما، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، ويشكره على المعلومات الهامة التي قدمها لنا في بيانه. كما نرحب بالسيد روزنتال، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونشكره على بيانه.

لقد أخذ وفدي علما بالبيان الهام الصادر عن مؤتمر القمة العشرين لبلدان منطقة البحيرات الكبرى المعني بمبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي والذي عقد في دار السلام، تنزانيا. ويشجع وفدي المبادرات الإقليمية جميعها، ومبادرات الدول الساعية لإحلال السلام في دول منطقة البحيرات الكبرى، وبشكل خاص في بوروندي. وفي هذا الإطار، فإننا نثني على الجهود التي بذلتها جنوب أفريقيا والرئيس إيمبكي شخصيا، وكذلك جهود المنسق السيد زوما، وجهود دول الاتحاد الأفريقي لدعم الحكومة الانتقالية في بوروندي لضمان تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الأطراف البوروندية، ولا سيما بروتوكولي بريتوريا حتى يتم التوصل إلى تقاسم مقبول للسلطات السياسية والدفاعية والأمنية مما يتيح التحضير لانتخابات حرة ونزيهة يتم إجراؤها في الجدول الزمني المتفق عليه للمرحلة الانتقالية.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكد مجددا على أهمية دعم مبادرة منطقة البحيرات الكبرى الإقليمية وتثني على

جهود البعثة الأفريقية العاملة في بوروندي والتي تعمل بنجاح لإنفاذ ولايتها، وكان لها دور كبير في تسوية الصراع للوصول إلى إحلال السلام والأمن في بوروندي.

هذا جهد إقليمي كبير بحاجة إلى دعم مستمر للمحافظة على وقف إطلاق النار بين الأطراف، والعمل على نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ويضم وفدي صوته إلى أصوات من سبقنا في الحديث عن مواصلة المجتمع الدولي دعمه لهذه البعثة الأفريقية. وتدعم سورية جهود المجلس للمساهمة بشكل فعال ومناسب يتم الاتفاق عليه لحفظ السلام في بوروندي وفقا لما يتطلبه الوضع بعد توقيع بروتوكولي بريتوريا.

إن البعثة الأفريقية تقوم بدور أساسي في هذه المرحلة لتحقيق السلام والاستقرار في بوروندي. ولا بد من تقديم الدعم المادي واللوجستي لهذه البعثة من قبل المجتمع الدولي ومجتمع المانحين لتتمكن من الاضطلاع بمهامها بالشكل المطلوب.

السيد سميرنوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بنائب رئيس جنوب أفريقيا السيد زوما الحاضر بيننا اليوم في هذه القاعة، وأن أشكره على التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن عن الحالة الراهنة لعملية السلام في بوروندي. ونحن ممتنون أيضا لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي السيد روزنتال، على مساهمته في مناقشتنا اليوم.

إن اجتماعنا اليوم يعكس التفاعل والتكامل بين أجهزة الأمم المتحدة وبين الجهود الإقليمية المبذولة في محاولة لإيجاد تسوية لحالة صراع محددة. وينوه بالتقدم الهام المحرز في التعامل مع الأزمة في بوروندي، وذلك بفضل اتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في دار السلام بين الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية التابعة للسيد نكورونزيزا، بمساعدة حكومات جنوب أفريقيا وموزامبيق وأوغندا وتترانيا.

ثم جاء قرار إنشاء حكومة جديدة في البلد بمثابة خطوة بالغة الأهمية نحو إرساء المصالحة فيه. وننوه هنا بدور الاتحاد الأفريقي والبعثة الأفريقية في بوروندي. فرغم الصعوبات الجمة التي يواجهانها، يبذل كلاهما قصارى جهده لضمان عدم اندلاع حرب دموية جديدة واسعة النطاق.

وما لم يكن هناك اتفاق شامل حقيقي بشأن وقف إطلاق النار يضم جميع الأطراف المتصارعة دون استثناء، لن يتحقق استتباب السلام في بوروندي. وقد سبق لمجلس الأمن أن أهاب مرات عدة بقوات التحرير الوطنية بل وطالبها بوقف القتال والانخراط في محادثات بناءة مع الحكومة المركزية. لكنه لم يتسن للأسف بعد إحراز أي تقدم يذكر في هذا الاتجاه، وعلى الاتحاد الأفريقي والبلدان ذات النفوذ أن تبذل قصارى جهدها من أجل ممارسة نفوذها على قوات التحرير الوطنية.

إننا مستعدون لإيلاء الاهتمام لبحث المقترحات المقدمة اليوم من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام. فقد آن الأوان لوضع حد للقتال في بوروندي. وكلما تسنى تحقيق ذلك بسرعة، تسنى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية بسرعة في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد ميننديث (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): شكرا جزيلا لنائب الرئيس زوما على حضوره بيننا هنا وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها، وكذلك على الدور المركزي الذي ما زال بلده يؤديه في ما يتعلق بمسألة بوروندي.

إن التوقيع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر على بروتوكول بريتوريا المتعلق بتقاسم السلطة السياسية

والدفاعية والأمنية في بوروندي يشكل مصدرا للارتياح. إننا نعلم أن إبراز هذا البروتوكول أفضى إلى اتخاذ تدابير ملموسة من قبيل إعادة هيكلة الحكومة الانتقالية. وقد حدث ذلك في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر حين انضم أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية التابعة لنكورونزيزا إلى الحكومة.

بيد أننا نعتقد أن العملية ما زالت هشة وأن ثمة تحديات كبرى تواجهها. فيتعين بادئ ذي بدء توجيه نداء صارم إلى الأطراف لكي تتخذ تدابير تفضي إلى تعزيز الخطوات الإيجابية التي اتخذت حتى الآن. وهذا يشمل التنفيذ الكامل للاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار الذي تم إبرامه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية التابعة لنكورونزيزا.

ثانيا، تظل مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمثل تحديا كبيرا آخر يقف في وجه عملية السلام، وقد أتت النتائج في هذا المضمار هزيلة حتى الآن. وإننا نعتقد أن الأوان قد آن حاليا، في أعقاب التوقيع على بروتوكول بريتوريا، من أجل إحراز تقدم حقيقي بشأن هذه المسألة. فضلا عن ذلك، فإن عملية نشر قوات البعثة الأفريقية في بوروندي قد تمت بالكامل. ثالثا، وعلى نحو ما ذكرناه في مناسبات عديدة، يجب التأكيد مرة أخرى على أن ثمة نداء موجها إلى قوات التحرير الوطنية التابعة لأغاتون رواسا بالشروع دون إبطاء في مفاوضات مع الحكومة الانتقالية والانضمام إلى عملية السلام.

وأخيرا، نشدد على أن أهمية ضمان أن يفضي التقدم على الصعيد السياسي إلى تحسين الأوضاع المعيشية للسكان المدنيين. فمن المؤسف أن الحالة الإنسانية لم تشهد حاليا أي تحسن. من هنا، يتعين مرة أخرى توجيه نداء صارم إلى جميع أطراف الصراع لكي تعمل على تسهيل وصول خدمات المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين بحرية ودون أي عوائق.

وفي سياق آخر، وعلى نحو ما سبق أن أشار إليه عدة متكلمين آخرين، يكتسي دعم المجتمع الدولي لعملية السلام في بوروندي أهمية أساسية. ونشدد على الأهمية الكبرى التي يكتسيها وجود البعثة الأفريقية في بوروندي، بوصفها أول عملية أفريقية لحفظ السلام. ونشدد أيضا على الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية - ومن بينها الاتحاد الأوروبي - ونعتقد أن علينا أن نضع في اعتبارنا العلاقة الوثيقة القائمة بين تحقيق عملية السلام في بوروندي وعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وقد خصص مجلس الأمن مؤخرا دورة خاصة لهذا الموضوع.

إننا نعتقد أن تدعيم عملية السلام في بوروندي أمر أساسي في ضمان التعامل بفعالية مع المسائل التي ستطرح في المؤتمر. وأود أيضا أن أعرب عن شكري لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ملاحظاته العظيمة الجدوى بشأن مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية السلام.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): باسم وفدي، أود أن أشكر نائب رئيس جنوب أفريقيا السيد زوما على العرض الشامل البالغ الأهمية الذي قدمه بشأن الحالة في بوروندي بصفته ميسرا لعملية السلام. ونود أيضا أن نشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي شرح دور هذا الجهاز في توطيد السلام في بوروندي.

لا شك في أنه تم إحراز تقدم مرموق خلال السنة الفائتة، وخاصة في الشهرين المنصرمين، في سبيل المساهمة في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في هذا البلد. وقد ساهم الاتحاد الأوروبي، من خلال بعثته، والأمم المتحدة، من خلال

مكتبها في بوجومبورا، إلى جانب شركاء آخرين في هذا التقدم، لكن علينا أن ندرك أن ثمة أخطارا ما زالت تواجهنا وأن علينا محاولة تفاديها. وأحد هذه الأخطار، وليس أقلها جسامة، تردد بل رفض قوات التحرير الوطنية التابعة لأغاتون رواسا الانضمام إلى عملية السلام. وفي هذا الصدد، أود الاستماع إلى آراء نائب الرئيس زوما بشأن أفضل النهج لتشجيع قوات التحرير الوطنية على تغيير موقفها. وبالفعل، تناول في بيانه الشروط التي وضعتها كي تنضم إلى العملية بشكل نهائي.

وفي الختام، يؤمن وفدي بأنه لا سبيل لعودة السلام في بوروندي بدون تعزيز وجود البعثة الأفريقية هناك أولا، بغية استبدالها على وجه السرعة بقوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تكون قوية وموثوقا بها.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): ينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بنائب رئيس جنوب أفريقيا، صاحب الفخامة جاكوب زوما، وشكره على إحاطته الإعلامية حول التطورات في عملية السلام في بوروندي. ونقدر كذلك تحليله بشأن السبل والوسائل لتوطيد ما تم تحقيقه حتى الآن وإعادة بوروندي تدريجيا إلى طريق السلام والأمن والتقدم. ونشكر كذلك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بيانه الممتاز.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن أعمق تقديره لحكومة جنوب أفريقيا على جهودها الجديرة بالثناء لإعادة السلام إلى بوروندي، وعلى مساهمتها الحاسمة في وضع البروتوكول السياسي والعسكري الذي تم التوقيع عليه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في بريتوريا بين الحكومة الانتقالية وقوات الدفاع عن الديمقراطية.

ونشيد كذلك بالبلدان في المنطقة على إسهاماتها الناجحة في المبادرة الإقليمية. ويرحب وفدي بالتطورات الإيجابية في بوروندي، والتي تتمثل في التوقيع بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في دار السلام خلال مؤتمر القمة العشرين لمبادرة السلام الإقليمي بشأن بوروندي، على اتفاق تقاسم السلطات السياسية والدفاعية والأمنية بين الحكومة الانتقالية في بوروندي وفصيل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية بقيادة بيار نكورونزيزا.

وفضلا عن ذلك، فإن نائب الرئيس زوما كلّمنا بالتفصيل عن التقدم المحرز. ولذلك، فإن وفدي يهنئ الأطراف البوروندية بحرارة ويحثها على الاستمرار بالسير صوب هذا الاتجاه بكل عزم. فبدون رغبتها في المصالحة، وبدون قدرتها على تقديم التنازلات اللازمة لوقف أعمال الاقتتال والعودة إلى وضع يفضي إلى رفاه شعوبها، فلن يكن بمقدورها التوصل إلى الاتفاق الذي نرحب به اليوم.

ونشكر الرئيس دوميتيان ندايزيه على عمله وتصميمه، منذ توليه الحكم، لضمان المصالحة بين جميع البورونديين، وإعادة السلام إلى بوروندي. إن الجهود الدؤوبة التي بذلها في هذا المجال منذ ذلك الوقت تستحق الإعجاب. ونرحب أيضا بالتزام الأطراف بوقف الأعمال القتالية وإقامة حكم القانون وإنشاء جيش وطني. ونؤيد تأييدا قويا الإنذار الموجه إلى قوات التحرير الوطنية التابعة لأغاثون رواسا لوقف أعمال القتال والانضمام إلى عملية السلام خلال ثلاثة أشهر. وعلى قوات التحرير الوطنية أن تفهم أن ليس هناك أي بديل من مائدة المفاوضات.

ونحن نتفق اتفاقا كاملا مع تحليل نائب الرئيس زوما بشأن هذا الوضع. فالمهم أن تستفيد عملية السلام في بوروندي الآن من دعم متزايد من المجتمع الدولي على نحو عاجل ولا سيما في هذه المرحلة حيث تنعدم الموارد لعملية السلام. ويجب على الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومجتمع

المانحين التحرك جميعا بسرعة للمحافظة على الزخم الذي نجم عن توقيع الاتفاق. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الاتحاد الأوروبي على عرضه مساعدة إضافية تبلغ ٢٥ مليون يورو. ومن المهم أن يتوفر هذا المبلغ خلال فترة قصيرة.

إن الظروف المعيشية للبورونديين من أشد الظروف خطرا في العالم. فالمجالات المتنوعة، بما فيها الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية والوصول إليها، تتطلب مساعدة إنسانية حيوية. وفي هذا الصدد، نؤيد النداء الذي وجّهته الأمم المتحدة الشهر الماضي لجمع الأموال من أجل بوروندي.

إن مسألة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا مسألة حيوية. فهم ضحايا الصراع الرئيسيون في بوروندي. ففي أوائل عام ٢٠٠٣، كان هناك ٨٠٠ ٠٠٠ بوروندي لاجئ في تنـزانيا و ٣٠٠ ٠٠٠ مشرّد مدني. وازدادت هذه الأعداد منذ ذلك الوقت بسبب أعمال القتال التي وقعت الشهر الماضي بين القوات الحكومية وقوات التحرير الوطنية. إن وضع اللاجئين والأشخاص المشردين تتدهور باستمرار. ويجب توظيف جميع الجهود لضمان ألاّ تصبح عملية إدارة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين مصدرا لصراع جديد، يهدد عملية السلام.

إن عملية السلام في بوروندي تمر بمرحلة حاسمة ولا رجعة فيها. ولا يمكن أن نجد وقتا أو فرصة أفضل لتقديم مساهمة حاسمة من المجتمع الدولي لإعادة السلام والأمن والوئام إلى ذلك البلد الذي عانى كثيرا. ويحدونا الأمل أن يُسمع ذلك النداء وأن تتبعه تدابير.

في الختام، أود أن أعبر عن تأييد وفدي لإرسال بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى بوروندي.

السيد بوخلتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بداية، يود وفد المكسيك أن يعرب عن الشكر على المعلومات التي قدمها لنا السيد جاكوب زوما، ميسِّر عملية السلام في بوروندي، وأن يسجِّل تقديرنا للعمل الهام الذي أنجزه في إطار عملية المصالحة في ذلك البلد.

تشعر المكسيك بالتشجيع حيال الأحداث الإيجابية التي وقعت في بوروندي، وخاصة في المجال السياسي. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية التابعة لحزب نكورونزيزا، وهو الاتفاق الذي سمح بإدخال تلك المجموعة المعارضة في الحياة السياسية في إطار الحكومة الانتقالية.

ما من شك في أن قرار قوات التحرير الوطنية التي يترأسها أغاثون رواسا بعدم المشاركة في المفاوضات مع الحكومة الانتقالية له أثر سلبي على عملية السلام. ونؤكد على ضرورة إحراز تقدم في هذا الشأن. وننوه بالقرار القيِّم الذي اتخذته قوات الدفاع عن الديمقراطية للالتقاء لأول مرة مع ممثلي الحكومة الانتقالية، ونحن ندعو أعضاء تلك المجموعة إلى مواصلة العمل في هذا الاتجاه.

على الرغم من التقدم المحرز في العملية السلمية، إلا أن الأوضاع الأمنية ما زالت هشة. فالوضع الإنساني ازداد سوءا، بسبب المواجهات القتالية المستمرة. ونتيجة لذلك، فإن آلاف الأشخاص اضطروا إلى النـزوح عن منازلهم. ونود أن نعيد التأكيد على إدانتنا لجميع أعمال العنف، وندعو إلى وضع نهاية فورية لجميع الأعمال القتالية. كما أننا ندعو إلى وصول جميع المنظمات الإنسانية بلا قيود – وفي ظل ظروف آمنة – إلى السكان المدنيين، ولا سيما أشد الفئات السكانية ضعفا.

وسيتعين على الحكومة الانتقالية، نظرا للاتفاق الذي تم التوصل إليه، ومن أجل توطيد عملية السلام، أن تقوم

بتنفيذ برامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وختاما، أود أن أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الإحاطة الإعلامية والتعليقات التي قدمها بشأن المساعدة التي ستقدم إلى بوروندي في حالة ما بعد الصراع. وأؤكد مرة أخرى أننا استمعنا بكل انتباه إلى البيانات التي أدلى بها الميسّر السيد زوما. وتعتزم المكسيك المشاركة بصورة بناءة في توطيد العملية.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بإيجاز شديد، أود أولا أن أشكر نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، السيد جاكوب زوما، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم وعلى ما قام به من عمل هام باسم بوروندي بصفته ميسرا. كما نود أن نشكر حكومة جنوب أفريقيا لالتزامها بهذه العملية.

ونعتقد بأن الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أصبح وجوده الذي يحظى بالترحيب في مجلسنا أمرا اعتياديا، اتسمت أيضا بأهمية كبرى وكانت مساهمة قيمة.

ويعتبر التقدم المحرز في إقرار السلام في بوروندي هاما وينبغي أن يرحب به المجلس، ويعترف في الوقت نفسه بالتحديات الهامة التي تواجه ذلك البلد. ونأسف في الوقت نفسه لأن قوات التحرير الوطني، بالرغم من التقدم المحرز، لم تتوصل إلى طريقة لتأييد عملية السلام. ونشجع على مواصلة الجهود لإشراك قوات التحرير الوطني في الحكومة الانتقالية.

ويجب أن يكون رد فعل المجتمع الدولي فوريا، لأن عملية السلام الجارية يجب أن توطد عن طريق المساعدة الدولية. ويجب أن تكون المساعدة شاملة تشمل المعونة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الحالة الإنسانية وتقديم المساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية. كما أن هناك حاجة إلى إجراء تقييم أفضل للسبل الكفيلة بمعالجة مشاكل الأمن وحفظ السلام في بوروندي، سواء عن طريق البعثة الأفريقية أو تحديد الموارد أو مشاركة الأمم المتحدة. أما فيما يتعلق بالمنظمة، فإن أي نهج شامل يحتاج إلى مشاركة مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

وأعتقد بأن العمل الذي يقوم به الفريق المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع يرتبط إلى حد ما بالعمل الذي يضطلع به مجلس الأمن. ويمكن أن ننظر في اعتماد صيغ، كالصيغ التي ذكرها سفير باكستان، لتحسين العمل الذي يقوم به المجلسان.

وفي الختام، يتمثل الأمر الهام في توطيد السلام في بوروندي والنتائج التي سبق تحقيقها وذلك لكفالة عدم عودة العنف إلى ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببضع تعليقات موجزة بصفتي الوطنية.

أولا، أشكر بحرارة نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا وميسر عملية السلام في بوروندي، السيد جاكوب زوما على بيانه الذي تضمن بعض الأخبار السارة. ويعرب وفدي قبل كل شيء عن امتنانه له لما بذله من جهود لم تعرف الكلل لدفع عملية السلام في بوروندي. ولا بد من الترحيب بالصبر والتصميم اللذين اضطلع بهما بمهمته. كما نعرب عن امتناننا بالطبع لبلده جنوب أفريقيا.

كما أود أن أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مساهمته المفيدة للغاية في مناقشتنا، التي ألقت الضوء على الطريق الذي لا يزال يتعين سلوكه قبل أن

نصل إلى مقصدنا المشترك ألا وهو: أن تنعم بوروندي بالسلام والاستقرار.

ويرحب بلدي بالتطورات الإيجابية في عملية السلام في بوروندي، بالرغم مما فيها من مواطن الضعف. وترحب بلغاريا كسائر الوفود الأخرى باتفاق وقف إطلاق النار الشامل، الموقع في دار السلام في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بين حكومة بوروندي وقوات الدفاع عن الديمقراطية التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، بقيادة السيد بيير نكورونزيزا. وكان ذلك بمثابة خطوة كبرى نحو تحقيق السلام. ونشجع الأطراف على تنفيذ ذلك الاتفاق فورا. كما تشيد بلغاريا بكل حرارة ببلدان المبادرة الإقليمية، التي ساعدت على التوصل إلى الاتفاق. ولا يمكننا أن نبالغ في أهمية الدور الإيجابي الذي تضطلع به بلدان المنطقة.

كما تعرب بلغاريا عن تقديرها الواجب لمساهمة الاتحاد الأفريقي القيمة من خلال قيامه بنشر البعثة الأفريقية في بوروندي، التي ينبغي أن تحظى بالدعم المناسب وبمساعدة المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

ومن الجوهري أن يجري توسيع نطاق وقف إطلاق النار إلى جميع أنحاء البلد. وإننا كسائر الوفود الأخرى نطالب السيد رواسا أغاثون من قوات التحرير الوطني بالتخلي فورا عن الخيار العسكري والانضمام إلى عملية السلام.

وأستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

وأرجو من نائب الرئيس زوما والرئيس روزنتال أن يقدما أية ملاحظات إضافية ردا على النقاط التي أثارها أعضاء المجلس إذا كانا يرغبان في ذلك.

أعطي الكلمة إلى نائب الرئيس زوما.

السيد زوما (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أقدم الزملاء الذين يرافقونني. وأعتقد بأن ذلك يتسم بالأهمية. لدينا جوليا دوللي جوينر من لجنة الشؤون السياسية التابعة للاتحاد الأفريقي التي تجلس ورائي، ممثلة للاتحاد الأفريقي. ولدينا أيضا السفير ويليل نهلابو، أحد نواب رئيس البعثة الأفريقية في بوروندي، وأدونيا آيباري، سفير أوغندا في كيغالي وبوروندي ونائب رئيس البعثة في بوروندي.

أشكركم جزيل الشكر يا سيادة الرئيس، لإتاحة الفرصة لي مرة أخرى للكلام، وأشكر أعضاء المجلس على ما قدموه من مساهمات. وأعتقد بأنه يتضح من هذه المساهمات أن المجلس يقدر التقدم الذي أحرز في بوروندي. وأعتقد بأن من الواضح أيضا، أن المجلس يشعر بأنه يجب أن يكون هناك دعم لهذه العملية، وأود أن أشكر الأعضاء جزيل الشكر لهذا الدعم الذي تمس الحاجة إليه. وهذا الدعم مماثل لما لقيناه عندما حضرنا إلى هنا منذ عام تماما، وأعتبر أنه هذه المرة أقوى مما كان عليه في العام الماضي. ففي العام الماضي قلنا إن لدينا اتفاقا، إلا أنه كانت لا تزال هناك مسائل معلقة؛ ونقول الآن إنه لم يعد هناك مسائل معلقة، ولا سيما فيما يتعلق بقوات الدفاع عن الديمقراطية التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، بقيادة بيير نكورونزيزا، التي تعتبر أكبر جماعة مسلحة تعمل في جميع أنحاء البلد. وأدى توقيعها على الاتفاق وانضمامها إلى العملية إلى دفع العملية في بوروندي قدما إلى حد كبير. وهي كما قلت، ملتزمة ومتحمسة جدا. وهذا هو سبب وجودهم في بوجمبورا حاليا للانضمام إلى العملية. ولذلك، فإن عملية السلام تحتاج إلى هذا الدعم المحدد من الأمم المتحدة.

وأعلم أن للمنظمات إجراءات تجعل الأمور أحياناً تسير بمعدل معين؛ ولكني لا أعلم بعدم وجود استثناءات

تسمح بمزيد من السرعة أو باختصار الطريق، إذا أخذنا بعين الاعتبار أننا نتعامل مع عملية تجاوزت بكثير العمليات في مناطق أخرى ما زالت تناضل لإيجاد السلام. فقد اجتزنا بوجه عام مرحلة النضال من أجل السلام في بوروندي.

ونواجه أيضاً حالة لم يبق فيها عام على الانتخابات. ومن المسائل التي يجب أن نتناولها في هذه العملية كفالة إجراء الانتخابات، وعدم تعرضها للتأخير، حتى نستطيع أن نقيم حكومة ديمقراطية في بوروندي. وأرى أن ذلك من بعض الوجوه يجعل الحالة أكثر إلحاحاً من حيث الدعم العملي الذي يلزم تقديمه فيما يتعلق ببوروندي. والبورونديون أنفسهم حريصون للغاية على أن يبدأوا النظر في الكيفية التي ستجري بها الانتخابات ونوع الصيغة التي ستتبع فيها. وإذا أدى انعدام الموارد بنا إلى بعض حالات التأخير في تنفيذ الاتفاقات، فإنه سيؤخر أيضاً التفاعل اللازم بين البورونديين للبدء في التركيز على الانتخابات: أولاً على مناقشة الشكل الذي لابد أن تتخذه الانتخابات، وثانياً على تحديد كيفية مشاركة البورونديين في عملية التحضير للانتخابات. لذا فهذه مسألة عاجلة للغاية تتطلب منا أن نتصرف بأسرع ما يمكن. ولكني أرى أن أعضاء المجلس قد أعربوا عن تقديرهم وتفهمهم لهذه الحالة.

ولاحظت أيضاً إلى أنه ورد بعدد لا بأس به من الملاحظات، بل وجاء على لسان جميع المتكلمين تقريباً، ذكر مسألة حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، بقيادة أغاثون رواسا. وأرى من الطبيعي أن تثار تلك المسألة. فهي مسألة نوليها كل الاهتمام. وسأبلغ المجلس بالتأكيد فيما يتعلق بقلقه إزاء هذا الأمر. ولكن المجلس نفسه كما قلت في بياني الاستهلالي قد اتخذ مواقف شديدة التحديد إزاء هذه المسألة، من حيث توجيهه الدعوة لقوات التحرير الوطنية بالانضمام لهذه العملية. وأرى من المهم أن يؤكد مجلس الأمن مجدداً ذلك الموقف وأن يضيف صوته إلى الأصوات الكثيرة الأخرى في المطالبة، كما اقترح المتكلمون، بانضمام قوات التحرير الوطنية للعملية. وأثق بالتأكيد في أنه سيتعين أن تنظر المنطقة في نهاية الأشهر الثلاثة فيما يمكن عمله غير ذلك لمحاولة إدخال قوات التحرير الوطنية في هذه العملية. وأرجو أن أكون في ذلك الحين قد تمكنت من التباحث مع قوات التحرير الوطنية وربما من النجاح في جعلها جزءاً من العملية. ومن ثم أحيط علماً بأن هذه المسألة قد أثيرت.

لاحظت أيضاً وجود أسئلة محددة في هذا الصدد، فيما يتعلق بما أراه أفضل ما يجب عمله. أظن أن زميلي من غينيا هو الذي وجه السؤال. وأرى أنه لا بد من ممارسة الضغط من جانب الجميع؛ وبعبارة أخرى، يجب أن توجه الدعوة لحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية من الجميع. ولكني أرى أيضاً أنه إذا لم تر قوات التحرير الوطنية نفسها جزءاً من العملية، مما يعني بالتالي أنها تقف وحدها في مواجهة سكان بوروندي أجمعين، وإذا كانت ترى من المناسب لها أن تواصل القيام بأنشطتها السلبية، فإنها تعزل نفسها بمعنى من المعاني عن الذين يريدون السلام في بوروندي. وأثق أنه سوف يتعين علينا جميعاً أن نجلس ونسأل أنفسنا عما نستطيع أن نفعله في تلك الظروف. وأثق أيضاً أن القرار المتخذ ينبغي أن يكون قراراً جماعياً يتخذه الجميع، وليس فقط البورونديون، أو المنطقة، أو القارة، بل يتخذه أيضاً المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة.

وسوف يتعين علينا بالتأكيد بعد ثلاثة أشهر أن نبين موقفنا من قوات التحرير الوطنية. ولدي أمل كبير في أن تراعي قوات التحرير الوطنية هذه الحالة، ولا سيما لأن الأمور منذ توقيع الاتفاق ليست على ما يرام داخل قوات التحرير الوطنية ذاتها. فقد انضم عدد كبير من قواتها المسلحة إلى قوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية. كما ندرك أن هناك خلافاً كبيراً من

الداخل فيما يتعلق بمن يريدون أن يدخلوا عملية السلام، ويقال إنهم الغالبية. ولسوء الحظ أن قائدها يرى شيئاً آخر، حتى ولو لم يتفق رأيه مع رأي الغالبية. وعلينا أن نعمل على اكتشاف ما يمكن عمله لإقناعه، لأننا نريد أن نجد حلاً سلمياً وطريقة أفضل لإقناعهم بالدخول في العملية. وأرى أن الأنشطة الجاري القيام بها قد يكون لها تأثير إيجابي على انضمام قوات التحرير الوطنية إلى العملية.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للبيان الذي أدلى به رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعتقد أنه كان بياناً واضحاً، ونحن نقدره.

كما أود أن أعرب عن تقديري للموقف الذي اقترح فيما يتعلق بالعروض العملية والملموسة للغاية من جانب كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من حيث تحديد المبالغ التي ذكرتا أنهما ستوفرانها بصفة ثنائية لدعم عملية السلام. وهذا أمر نقدره عظيم التقدير. وأثق أن التقدير الذي أعرب عنه هو أيضاً تقدير من جانب القارة. وسيكون له قدر كبير من العون العملي الملموس يعيننا على المضي قدماً للأمام. وأعتقد أن ذلك يعطي في الواقع نموذجاً عملياً للمجلس، مؤداه أن المجلس ذاته يجب أن تكون له القدرة على اتخاذ إجراءات إيجابية للغاية.

أعرب عن شديد امتناني لهذا الدعم. وأرى أنه يعني الكثير، ليس فقط للبورونديين ولمنطقة البحيرات الكبرى، بل للقارة بأكملها. وأعرب عن تقديري لما تم إنجازه. وأشعر بالضآلة فعلاً أمام الدعم الذي قدم اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب الرئيس زوما على ملاحظاته. وأود أن أشكره مرة ثانية على مشاركته البالغة الفائدة في أعمالنا اليوم.

وأعطي الكلمة لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يدلي بتعليقات إضافية.

السيد روزنثال (تكلم بالانكليزية): لدي نقطة معلومات موجزة فقط أود أن أطلع عليها أعضاء المجلس. زار الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي برئاسة السفير كومالو بوروندي منذ أسبوع. وتألف الفريق من إثيوبيا وبوروندي وجنوب أفريقيا وفرنسا واليابان. وانضممت إليهم بوصفي رئيساً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: وانضمت إليهم البعثة الدائمة لأنغولا بوصفها تترأس الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من صراع. ونرجو أن يكون التقرير، وهو يمثل الرأي الجماعي لأعضاء ذلك الفريق، جاهزاً في أوائل كانون الثاني/يناير. وسوف نطلع عليه أعضاء مجلس الأمن بالطبع حالما يتم إعداده.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ملاحظاته الإضافية.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.
